الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

تقييم كلاً من مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق

Evaluation of both monetary basis and accrualb

الملخص

يهدف هذا البحث الى بيان العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق المحاسبي ودراسة إمكانية إيجاد المؤشرات المكملة لبعضها وفقاً للأساس النقدي ولأساس الاستحقاق، حيث يعتبر الأساس النقدي من الأسس المحاسبية التي يتم استخدامها وتطبيقها استنادا الى معايير المحاسبة الدولية، وبالتالي تهدف هذه الدراسة الى اختيار مجموعة من مؤشرات الأساس النقدي وبيان علاقتها مع مؤشرات أساس الاستحقاق لبيان التكامل والعلاقة بينهما، وتم تطبيق الدراسة على خمسة بنوك تقليدية خاصة في الجمهورية العربية السورية بالاستناد الى القوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من عام **2016** ولغاية العام **2021**، كما أنه تم استخدام اربع مؤشرات من مؤشرات الأساس النقدي (بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية)، وهي: نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية، نسبة التغطية النقدية، نسبة الفائدة المدفوعة، ونسبة التدفق النقدي، ومؤشرات أساس الاستحقاق (بالاعتماد على قائمتي الدخل والمركز المالي) التي تعبر عن الربحية متمثلة بنسبة العائد على الاصول والسيولة متمثلة بنسبة التداول.

وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج كان أهمها:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة (بنسبة التدفقات النقدية التشغيلية ، ونسبة التغطية النقدية) ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول.
٢. ليس هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول.
٣. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة الربحية متمثلة بنسبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الأصول.

وبناءً على نتائج البحث تم وضع توصيات ومقترحات كان أهمها:

- نوصي المصارف بالاعتماد على مؤشرات الأساس النقدي لتقييم الأداء إضافة الى مؤشرات الاستحقاق.

الكلمات المفتاحية: الأساس النقدي، أساس الاستحقاق، جودة السيولة، جودة الأرباح، التغطية النقدية.

Abstract:

This research aims to show the relationship between the cash basis indicators and the accounting accrual basis indicators and to study the possibility of finding complementary indicators to each other according to the cash basis and the accrual basis, where the monetary basis is one of the accounting bases that are used and applied based on international accounting standards, and therefore this study aims to choose a set of cash basis indicators and indicate their relationship with accrual basis indicators to indicate the integration and relationship between them, and the study was applied to five traditional banks, especially in the Syrian Arab Republic. Based on the published financial statements of the study sample during the period from 2016 to 2021, four indicators of the cash basis were used (based on the statement of cash flows), namely: the ratio of adequacy of operating cash flows, the ratio of cash coverage, the percentage of interest paid, the ratio of cash flow, and the indicators of the accrual basis (depending on the lists of income and financial position) that express profitability represented by the ratio of return on assets and liquidity represented by the ratio of trading.

The research reached a set of results, the most important of which were:

1. **1-There is a statistically significant relationship between liquidity quality indicators (operating cash flow ratio, cash coverage ratio) and liquidity indicators represented by trading ratio.**
2. **2- There is no statistically significant relationship between liquidity quality indicators represented by the interest rate paid and liquidity indicators represented by the trading ratio.**
3. **3- Is there a statistically significant relationship between profitability quality indicators represented by cash flow ratio and profitability indicators represented by return on assets.**

Based on the results of the research, recommendations and proposals were developed, the most important of which were: We recommend that banks rely on cash basis indicators to evaluate performance in addition to eligibility indicators.

Keywords: cash base, accrual basis, liquidity quality, profit quality, cash coverage.

المقدمة:

يعد تقييم الأداء المالي مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة للمؤسسات، وبالشكل العام يمثل القاسم المشترك لاهتمامات المفكرين والباحثين و المحللين الماليين وهذا من منطلق أن نجاح المؤسسة الاقتصادية مقترن بكفاءة وفعالية أدائها المالي الذي يشكل أهم أهداف المؤسسة والغاية الأساسية من تأسيسها، حيث يعبر الأداء المالي عن مدى كفاءة وقدرة المؤسسة على الاستغلال الجيد لمواردها المتاحة المادية والمعنوية أفضل استغلال لتحقيق أهداف الإدارة والمالكين، كما وأن استخدام المؤشرات المالية (سواءً على أساس الاستحقاق او على الأساس النقدي) في تحليل قائمة التدفقات النقدية ومقارنتها بالنتائج التي تظهرها قائمة الدخل والمركز المالي ستوفر لمتخذي القرار رؤية ابعد وإطار أوسع يمكن من خلالها تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل أكثر موضوعية وتمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح المبني على أسس علمية، حيث يستخدم أغلب المحللين الماليين مؤشرات تقييم الأداء المبنية على أساس الاستحقاق لأنها تعطي صورة أشمل من مؤشرات تقييم الأداء المبنية على الأساس النقدي وبالتالي هذا يعتبر ضعف في التحليل المالي في تقييم الأداء لأن قائمة التدفقات النقدية تفصح عن معلومات هامة والمتمثلة بتحديد التدفقات النقدية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية والتي قد لا تكون متاحة أو غير واضحة في الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، أما المؤسسات الحكومية ذات الطابع الإداري تعتمد بشكل كبير على مؤشرات تقييم الأداء المبنية على الأساس النقدي لأنهم يهتمون بالإيرادات والمصروفات المقبوضة فعلا ولأن قائمة التدفقات النقدية تقدم صورة أكثر وضوحا ودقة عن أداء المؤسسات ، وجاءت هذه الدراسة لبيان أهمية التكامل بين مؤشرات أساس الاستحقاق والأساس النقدي المطبقة على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ويتم تحقيق التكامل بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي من خلال تحليل القوائم الخاصة بكل أساس منهما ودراسة المؤشرات المالية المشتقة منهما لاستخلاص المعلومات المالية المناسبة واللازمة لبيان الوضع المالي والنقدي.

وتعد المصارف إحدى مؤسسات الخدمات المالية التي تتمحور أنشطتها حول الوساطة المالية، أو بعبارة أخرى هي المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها، حيث تمثل المصارف عصب النشاط الاقتصادي فهي تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية وغيرها...، من خلال الأموال المودعة لديها، فحيث أن المصارف تسعى دائماً لتحقيق أعلى عائد ممكن، تواجه العديد من الأخطار. كما يعتبر موضوع تقييم أداء المصارف من المواضيع الفائقة الأهمية خاصةً للجهات الرقابية والتنظيمية في الوقت الراهن، وذلك لمعرفة مدى نجاح المصارف في تحقيق أهدافها ومدى قدرتها على أداء التزاماتها. ومع تزايد حجم المصارف وتعددها ونمو وتعقيد أعمالها وحاجتها لمواكبة التطور المستمر في تكنولوجيا الأعمال وتزايد المطالبات من الجمهور ومن السلطات التشريعية في الدول المختلفة بضرورة إتاحة المعلومات والبيانات، أصبح دور تقييم الأداء رئيسياً للمصارف، وبالتالي من المهم دراسة العلاقة بين المؤشرات المبنية على الأساس النقدي والمؤشرات المبنية على أساس الاستحقاق في المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض أحدث الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق المحاسبي واهمية استخدامها في تقييم الأداء ودراسة العلاقة بينهما:

أولا-- الدراسات العربية:

١- دراسة شعبو بعنوان تكامل مؤشرات الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لتقييم أداء المصارف،**2022**

هدفت الدراسة إلى تقييم أداء المصرف التجاري السوري باستخدام مؤشرات الأساس النقدي وأساس الاستحقاق كحالة عملية، إضافة إلى التعرف على الأسس المحاسبية المطبقة، والقوائم المالية التي تستند إليها، والمؤشرات المشتقة منها وكيفية استخدام هذه المؤشرات لتقييم الأداء، كما هدفت إلى إبراز دور التحليل المالي للقوائم المالية وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه على الرغم من اختلاف الأسس المحاسبية التي تعد بموجبها القوائم المالية إلا أن الهدف واحد في إعدادها وهو الوفاء بمتطلبات الإفصاح والإبلاغ المحاسبي وتوفير معلومات ملائمة للأطراف المعنية، وضرورة الربط بين المؤشرات النقدية و المؤشرات المحاسبية بما يعزز من نتائج التحليل المالي وضمان الغاية من إعداد القوائم المالية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة زيادة الاهتمام بالمؤشرات النقدية والمحاسبية والعمل على تحقيق الترابط والتكامل فيما بينها كما أوصت الدراسة باعتماد الجهات الرقابية والإشراقية على المؤشرات النقدية والمحاسبية عند تطبيق رقابة الأداء وفق نسب معيارية، وضرورة قيام إدارة المصرف بدراسة العلاقة بين التدفقات النقدية و الأرباح المحاسبية، وما يتولد عن دراستها من

معلومات مهمة تشـــير إلى كيفية إدارة مصـــادر التمويل وكيفية اســـتخدامها، بما يحقق الربحية المطلوبة، في ظل مستوى ملاءة وسيولة متوازنين، كعنوان للإدارة المصرفية الناجحة. [١]

٢- دراسـة المنتصـر، شـراب،2019، بعنوان: العلاقة بين التحول من الأسـاس النقدي إلى أسـاس الاسـتحقاق وجودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة: بلدية خان يوسف.
هدفت هذه الدراسـة إلى قياس دور تطبيق أسـاس الاسـتحقاق ومزايا اسـتخدامه في مؤسـسـة حكومية وهي بلدية خان يونس، ودراســـة أثر تطبيق هذه الأســـاس على جودة المعلومات المحاســـبية ومدى ملاءمتها لطبيعة العمليات في مؤسسات الدولة وبيان توفر عنصر الثقة لصناع القرار لاعتماد هذا الأساس في طاقة المؤسسات الحكومية. اعتمدت الدراسـة على الاسـتبيان واختارت عينة عن طريق الحصـر الشـامل. وقد توصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج أهمها: إن الانتقال إلى أسـاس الاسـتحقاق المحاسـبي سـوف ينعكس إيجاباً على جودة المعلومات المحاسـبية، بحيث يسـاعد ذلك متخذي القرار على تعزيز قدرة التنبؤ وإمكانية التحقق من المعلومات المحاسـبية، إضـافة لتوفير بيانات كافية وغير متحيزة عن الإيرادات والنفقات لدى المؤسسـة، كما أوصـت الدراسـة باعتماد مبدأ التدرج باعتماد أسـاس الاستحقاق كمرحلة أولى.[٢]

ثانيا -- الدراسات الأجنبية:

١- دراســـة **Babatunde, Shakirat Adepeju,** ،**2019** بعنوان **Does Accrual – Based IPSAS Implementation Affect Accountability**:

هدفت هذه الدراسـة إلى عدة أهداف أهمها: معرفة أثر مؤشـرات تطبيق المعايير المحاسـبية الدولية للقطاع العام على المسـاءلة من حيث الوضـــوح، حيث تم تطبيقها في نيجيريا ،ولاية لاغوس، في عام **2019**، بحيث تركزت عينة الدراســـة على **540** مستطلعاً استناداً إلى تحليل الانحدار المتعدد.

وقد توصـلت الدراسـة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق المعايير المحاسـبية الدولية للقطاع العام هو عامل رئيسـي في تحسـين مساءلة أصحاب القرارات والعمل.

كما خرجت هذه الدراسة بتوصيات عدة أهمها: ضرورة توجيه الأعمال نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لما لها دور في اتخاذ القرار الأمثل.[٣]

---

[١] - محمد جهاد شعبو-تكامل مؤشرات الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لتقييم أداء المصارف-مشروع لنيل درجة الماجستير في التأهيل والتخصص- المعهد العالي لإدارة الأعمال 2022

[٢] - المنتصر، شراب،2019، العلاقة بين التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق وجودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة: بلدية خان يوسف، دراسة منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المكتبة الالكترونية.

[٣]- **Babatunde, Ahakirat Adepeju, 2019, Does Accurual-Based IPSAS Implementation Affect Accountability & management , vol.24, no.1.**

٢- دراسة (Alshujairi ،2014)[٢] بعنوان: **Government Accounting System Reform and the Adoption of IPSAS in Iraq**

استهدفت الدراسة إلى تطوير نظام المحاسبة الحكومية في العراق من خلال اعتماد أساس الاستحقاق وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة التي شملت الموظفين في وزارة المالية وديوان الرقابة المالية الاتحادي وأساتذة الجامعات المتخصصين في مجال المحاسبة الحكومية.

توصلت الدراسة إلى أن استخدام أساس الاستحقاق يتم عن طريق تعديل قانون الموازنة العامة للدولة إلى الأنواع الاخرى للموازنة، وتوفير الموظفين العاملين في الوزارات وتدريبهم على استخدام وتطبيق أساس الاستحقاق والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.[٤]

تعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها مختصة في مجال المصارف، وعلى وجه التحديد المصارف التقليدية السورية، لأنها تناولت خمسة مصارف تقليدية من المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، كما أنها ستعتمد على البيانات المنشورة للمصارف التقليدية المُختارة، على عكس الدراسات التي اعتمدت الاستبانة، وأيضاً تتميز هذه الدراسة في كونها سوف تُركز على دراسة العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق.

والدراسة الأكثر قرباً من الدراسة الحالية هي دراسة شعبو التي طبقت على المصرف التجاري السوري بهدف تقييم اداءة باستخدام مؤشرات أساس الاستحقاق ومؤشرات الأساس النقدي، في حين ان الدراسة الحالية تركز على تقييم ودراسة العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق في المصارف التقليدية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بيان العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق المحاسبي، حيث يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس التالي:

هل هناك علاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

١. هل هناك علاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟
٢. هل هناك علاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة التغطية النقدية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟
٣. هل هناك علاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟
٤. هل هناك علاقة بين مؤشرات جودة الربحية متمثلة بنسبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الاصول؟

[4] **Alshujairi, Mohammed Huweish Allawi,'' Government Accounting System Reform and the Adoption of IPSAS in Iraq'', Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.24, 2014.**

أهداف الدراسة:

يتلخص الهدف الرئيسي للدراسة من خلال بيان العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي المعبرة عن جودة السيولة وجودة الربحية ومؤشرات أساس الاستحقاق المعبرة عن السيولة والربحية ، وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف التالية:

١. دراسة العلاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٢. دراسة العلاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة التغطية النقدية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٣. دراسة العلاقة بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٤. دراسة العلاقة بين مؤشرات جودة الربحية متمثلة بنسبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الأصول.

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة عن التساؤلات الواردة في مشكلة الدراسة، تتلخص فرضيات الدراسة كما يلي:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة التغطية النقدية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٣. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول
٤. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة الربحية متمثلة بنسبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الأصول.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من دراسة العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي المتمثلة بمؤشرات جودة السيولة ومؤشرات جودة الربحية وبين مؤشرات أساس الاستحقاق المتمثلة بمؤشرات السيولة والربحية، ويمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال التالي:

١- الأهمية (النظرية):

تتلخص أهمية الدراسة النظرية من خلال عرض ومراجعة الادبيات النظرية المتعلقة بالأساس النقدي واساس الاستحقاق وعرض المؤشرات الخاصة بكل منهما.

٢- **الأهمية (التطبيقية):**

تتجلى من خلال الدراسة العملية لمؤشرات الأساس النقدي وعلاقتها بمؤشرات أساس الاستحقاق في المصارف التقليدية السورية (بنك بيمو السعودي الفرنسي، بنك بيبلوس - سورية، بنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني، وبنك الشرق)، خلال الفترة الممتدة بين عام **2016** وعام **2021**.

منهج الدراسة:

تم استخدم المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفرضيات النظرية في هذه الدراسة، حيث سيتم جمع القوائم المالية والحصول على بياناتها، ومن ثم أخذ النسب والمؤشرات المالية وتحليلها، ومعرفة العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي ومؤشرات أساس الاستحقاق، وبناءً على ذلك سيتم عرض النتائج التي تم التوصل اليها بغرض وضع التوصيات الملائمة للدراسة.

الفصل الأول : أساس الاستحقاق المحاسبي والأساس النقدي.

مقدمة:

سيتم من خلال هذا الفصل المراجعة النظرية لمفهومي أساس الاستحقاق والاساس النقدي ومن ثم عرض المؤشرات الخاصة بكل من الاساسين السابقين والتي سيتم استخدامها في هذه الدراسة دون الاسهاب بعرض كافة المؤشرات والنسب المالية الخاصة بكل من الاساسين المذكورين أعلاه، وسيتم تناول هذا الفصل من خلال مبحثين، المبحث الأول سيتناول أساس الاستحقاق والمؤشرات الخاصة بالربحية والسيولة، والمبحث الثاني الأساس النقدي ومؤشرات جودة السيولة وجودة الربحية.

المبحث الأول: أساس الاستحقاق المحاسبي.

أولاً_ مفهوم وتعريف أساس الاستحقاق:

تم تعريف أساس الاستحقاق بأنه: عبارة عن العمليات والأحداث المالية خلال الفترة التي حصلت فيها بغض النظر عن حركة النقدية الخاصة بها، ويترتب على ذلك إظهار الأصول والالتزامات والحسابات الختامية كاملة، مما يسهل فصل أداء كل سنة مالية عن غيرها، وبطبيعة الحال فإن هذا الأساس لا يختلف بين أنواع المؤسسات سواء أكانت حكومية أم غير حكومية.[٥]
كما تم تعريفه بأنه: أساس محاسبي يتم الاعتراف بموجبه بالمعاملات والأحداث الأخرى عند وقوعها (وليس عند استلام النقد)، لذلك تسجل المعاملات والأحداث في السجلات المحاسبية ويعترف بها في القوائم المالية للفترات الزمنية الخاصة بها.[٦]

[٥] أحمرو، اسماعيل، ٢٠٠٣، المحاسبة الحكومية (من التقليد إلى الحداثة)، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، ص١٤١.
[٦] الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، طبعة ٢٠٠٧، ص٩٠٦.

ثانياً_ مزايا أساس الاستحقاق:

يتمتع أساس الاستحقاق المحاسبي بعدة مزايا، نذكر أهمها:

١. يُسهل اتباع هذا الأساس في إعداد تقديرات الموارد والاستخدامات اللازمة للسنة المالية المقبلة.[٧]
٢. يساعد على القياس السليم لنتائج النشاط وفرض الرقابة عليه وتسهيل إجراء المقارنات الزمنية على مستوى الوحدة الإدارية ذاتها أو بين الوحدات الإدارية المختلفة لأغراض قياس الكفية، وذلك من خلال التطبيق الصحيح لمبدأ مقابلة الإيرادات الخاصة بالفترة بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقها بغض النظر عن واقعة التحصيل أو السداد النقدي الفعلي لها.[٨]
٣. يُظهر بشكل واقعي نفقات الحكومة استناداً إلى تكلفة استهلاك الموارد وليس على قيمة اقتنائها.[٩]
٤. يستجيب للمعايير المالية والمحاسبية الموضوعة من قبل الهيئات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي.[١٠]
٥. يُمكن من إجراء المقارنات بين الإيرادات والمصاريف في الهيئات المتماثلة.[١١]

ثالثاً_ عيوب أساس الاستحقاق:

على الرغم من المزايا التي يتمتع بها أساس الاستحقاق، إلا أن هناك عدداً من العيوب والسلبيات التي تتخلله، نذكر أهمها:

١. سوء تحميل النفقات والإيرادات للسنة المالية، فقد تلجأ إليه الإدارة لتضخيم قيمة المصاريف المستحقة وبالتالي زيادة قدرتها الإنفاقية في السنة اللاحقة، أو تخفيض قيمة الإيرادات المستحقة وغير المقبوضة لإخفاء عجزها عن متابعة تحصيل الإيرادات.[١٢]
٢. استخدام هذا الأساس يدخل فيه عنصر التقدير الشخصي، كما هو الحال، في احتساب الاهتلاك.[١٣]
٣. تشويه المركز النقدي وإحداث خلل فيه لاشتماله على بيانات مستقبلية محتملة قد لا تتحقق.[١٤]

رابعاً_ المؤشرات المحاسبية الخاصة بأساس الاستحقاق:

هناك العديد من المؤشرات والنسب المالية المستخدمة وفقا لأساس الاستحقاق (التي تستند الى بيانات قائمتي الدخل والمركز المالي المعدتين على أساس الاستحقاق)، ولكن في هذه الدراسة سيتم التركيز فقط على المؤشرات التي سيتم استخدامها في الدراسة العملية، وهذه المؤشرات هي:

١. **مؤشرات السيولة:**

سيتم استخدام النسبة الأكثر شيوعا واستخداما لقياس السيولة وهي نسبة التداول كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}} \times ١٠٠$$

نسبة السيولة من مؤشرات أساس الاستحقاق لأنها تتضمن الأصول المتداولة (المدينون – أوراق القبض ..)، وهي بيانات ناتجة عن تطبيق أساس الاستحقاق.

٢. **مؤشرات الربحية:**

سيتم استخدام نسبة العائد على الأصول لقياس الربحية كما يلي:

$$\text{نسبة العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{اجمالي الاصول}} \times 100$$

---

[٧] عثمان، الأميرة، وسليمان، محمود، ١٩٩٥، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، ص٥٨.

[٨] بدوي، محمد، وعباس، عبد الوهاب، ٢٠٠٣، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، ص٥٧.

[٩] الزفين، ثاني، ٢٠٠٦، مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، ص٤٢.

[١٠] سليم، فريد، ٢٠٠٧، أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية، ص٤٧.

[١١] الشوبكي، يونس، وأبو شمالة، أحمد، ٢٠١٢، المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار الثقافة، ص٣٧.

[١٢] حجازي، محمد، ١٩٩٨، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية، ص٥٩.

[١٣] الجحاوي، حسام، ١٩٩٩، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، طبعة أولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، ص٣١.

[١٤] هلالي، محمد، ٢٠٠٢، المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، طبعة أولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، ص٢٦.

المبحث الثاني: الأساس النقدي.

أولاً_ تعريف الأساس النقدي:

يعرف الأساس النقدي بأنه: عبارة عن تسجيل العمليات فقط عندما يتم استلام أو دفع النقدية.[١٥]
كما أنه يعرف على أنه: الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل المعاملات وغيرها من الأحداث عند استلام أو دفع النقدية.[١٦]

ثانياً_ مزايا الأساس النقدي:

ينطوي على تطبيق الأساس النقدي في المحاسبة مجموعة من المزايا، نذكر أهمها:
١. يُوفر معلومات مفيدة تسمح بتحليل الأثر النقدي للعمليات المالية، ويسهل من تحديد ومراجعة الموقف النقدي للمنشأة.[١٧]
٢. يُوفر معلومات تساعد في تحديد ما إذا كان الإنفاق واستخدام الموارد المالية المتاحة متفقاً مع الاعتمادات المدرجة في الموازنة العامة، والتي تتم الموافقة عليها من السلطة التشريعية. [١٨]

ثالثاً_ عيوب الأساس النقدي:

على الرغم من أن الأساس النقدي يتمتع بالعديد من المزايا، إلا أنه يُعاب بالعديد من العيوب والسلبيات، نذكر منها:
١. لا يُوفر البيانات الضرورية اللازمة لتصوير المركز المالي بشكل سليم.[١٩]
٢. إن هذا الأساس ليس أساساً متكاملاً للمحاسبة، لأنه لا يقيد إلا جوانب العمليات التي تتمثل في القبض والدفع النقدي.[٢٠]

رابعاً_ قائمة التدفقات النقدية:

مفهوم قائمة التدفقات النقدية:
يكمن الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات مفيدة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، حيث تهدف هذه القائمة إلى التعرف على العمليات التي أثرت على النقد باعتباره أكثر الموجودات سيولة. [٢١]
تم تعريف قائمة التدفقات النقدية بأنها: وثيقة توضح المركز المالي عبر مدة إعداده، لذلك تعتبر مكملة للميزانية وجدول حسابات النتائج.[٢٢]
وأيضاً قد عُرفَت بأنها: قائمة تبين وتوضح جميع ما يدخل للمنشأة وما يخرج منها من أموال نقدية سائلة خلال الفترة المالية، وتفصح عن جميع الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية لتبين قدرة الشركة على توليد التدفقات النقدية وخلق السيولة، بالإضافة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تقدم المعلومات للمستفيدين كي تساعدهم على معرفة الوضع المالي للشركة ومدى استمراريته.[٢٣]

مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية:

---

[15] Short, Daniel, & Welch, Glenn, 1990, Fundamentals of Financial Accounting, Irwin, sixth edition, p140.
[16] Bellanca, Sabrina et al., 2015, Analaysis of Puplic Accounting System in the European Union, Research in World Economy, vol. 6, no. 3, p25.
[17] H. A. G. Ouda, 2003, Public Sector Accounting and Budgeting Reform; The Main issues Involved With Special Focus on The Arab World, United Nations Department of Economic and Social, Beirut, Lebanon, P6-7.
[١٨] عثمان، إيمان، ٢٠١١، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عمان، الأردن، ص٦٦.
[١٩] سرايا، محمد، ٢٠٠٣، المحاسبة في قطاع الجمارك، الاسكندرية، مصر، طبعة أولى، دار الجامعة الجديدة، ص٢٣.
[٢٠] الشوبكي، يونس، وأبو شمالة، أحمد، ٢٠١٢، مرجع سبق ذكره، ص٣٦.
[٢١] مطر، محمد،٢٠١٠، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأسالي[illegible]ب والأدوات والاستخدامات العملية، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، ص١٥٧.
[٢٢] العالي، أسعد حميد، ٢٠١٠، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، ص٦٩.
[٢٣] علوان، معاذ، ٢٠١٥، استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية "دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية"، كلية التجارة، فلسطين، ص٤٢.

يتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية توفر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) لسنة سابقة وسنة لاحقة، بالإضافة إلى أنه يجب توفر قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) عن الفترة المالية الحالية خلال الفترة، وكذلك بعض المعلومات الأخرى التي يمكن الحصول عليها من السجلات والتقارير المالية للمنشأة.[٢٤]

تبويب التدفقات النقدية:

بموجب المعيار المحاسبي رقم /٧/ يتم تصنيف التدفقات النقدية في المنشآت وفق ثلاثة أبواب أساسية، كما يلي:

١. التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية:

إن التدفقات النقدية التشغيلية جوهر قائمة التدفقات النقدية بصفة عامة، وذلك لأهميتها في إيضاح الرؤية المستقبلية للمعلومات المالية للشركات بالإضافة إلى دورها المتميز في تحقيق السهولة والمرونة والتوقيت الملائم في فهم وتوصيل المعلومات المحاسبية لمستخدميها والتي بناءً عليها يتم اتخاذ ودعم القرار الاستثماري، لذلك يتم إنشاء بيانات التدفقات النقدية التشغيلية من الأنشطة العادية للشركة، ويرجع السبب في ذلك إلى كونها قادرة على توفير معلومات عن التدفق النقدي الحالي والمستقبلي، إذ أنها تحافظ على استمرارية الشركة على المدى الطويل.[٢٥]

تكمن أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بأن البيانات الواردة فيها تساعد في تقييم السياسات المالية للمنشأة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية لها، وبيان حجم النقدية المتولدة نتيجة ممارسة المنشأة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمنشأة، حيث أنه من الضروري إقرار الإيرادات والمصاريف على الأساس النقدي، ويتم ذلك من خلال استبعاد آثار العمليات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية، إضافة إلى أن الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل مفيداً لمستخدمي القوائم المالية في تحديد ما إذا كانت المنشأة تستثمر بشكل كافي في صيانة طاقتها التشغيلية أم لا.[٢٦]

٢. التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية:

تتجلى أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في أنها تُوفر معلومات عن قيمة ما أنفقته المنشأة على الاستثمارات طويلة الأجل سواءً كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل، وعن قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل، إضافة إلى أنه يوفر معلومات عن الأصول الثابتة التي تم التخلص منها والاستثمارات طويلة الأجل الأخرى والنقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلاً، فمعرفة التدفقات الاستثمارية تعد مؤشراً لمعرفة احتمالات النمو المستقبلية للمنشأة.[٢٧]

٣. التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية:

تكمُن أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في أنها تُمكن من التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المؤسسة خلال المدة المالية سواءً أكان بشكل قروض أم إصدار أسهم وسندات وقيمة كل من هذه المصادر، تساعد على التنبؤ باحتياجات المنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية، إضافة إلى أنها تُمكن من التعرف على نسبة التمويل الخارجي إلى التمويل الذاتي فالتوسع في مصادر التمويل الخارجي عند حد معين ممكن أن يترتب عليه حدوث أزمات مالية للمنشأة، حيث أن التدفقات النقدية التمويلية تعتبر مؤشراً لمعرفة مدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات فضلاً عن معرفة مدى إجراء المنشأة بالتوزيعات على المساهمين.[٢٨]

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتجلى أهمية قائمة التدفقات النقدية في أنها:

١. تُساعد كل من المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال المدة المالية، فهذه القائمة تقوم بتوضيح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية، والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة المالية.[٢٩]

---

[٢٤] الشواورة، فيصل، ٢٠١٣، مبادئ الإدارة المالية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة، ص١٨٨.

[٢٥] سالم، سليمان، ٢٠١٩، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، الاسكندرية، مصر، ص١٢١.

[٢٦] الدينوري، سالمي محمد، ٢٠٠٩، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، بسكرة، الجزائر، جامعة العقيد الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، ص٨٧.

[٢٧] الدينوري، سالمي محمد، ٢٠٠٩، ص٩٢.

[٢٨] خليفة وآخرون، محمد عبد العزيز، ١٩٩٩، شرح معايير المحاسبة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، مركز فجر للطباعة، ص١٩.

[٢٩] Wild, 2003, financial statement analysis & thmc, New York, USA, Graw hill, p389.

٢. تُساعد في تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل (أساس الاستحقاق) وصافي التدفقات النقدية (الأساس النقدي).[٣٠]

قائمة التدفقات النقدية في المصارف، وأهمية هذه القائمة في المصارف:

لم يستثني المعيار المحاسبي الدولي رقم /٧/ المصارف في إعداد قائمة التدفقات النقدية، حيث تتجلى أهمية التدفقات النقدية في المصارف في أنها:[٣١]

١. تُستخدم كأداة تحليلية يتم من خلالها حساب نسبة المعطيات وتقييم قدرة المصرف على خدمة الديون المترتبة عليه ودفع التوزيعات على المساهمين.
٢. تقوم بتوفير معلومات تفيد في تقدير السيولة وتقييم القدرة على سداد الالتزامات.
٣. تُساعد في عمليات التخطيط وتخصيص الموارد ورصد التدفقات النقدية والتنبؤ بها.
٤. تُساعد في تقييم المخاطر التي تنتج عن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء.
٥. تُساعد في تقييم استثمارات المصرف والمخاطر المرتبطة بها.

خامساً_ المؤشرات المحاسبية الخاصة بالأساس النقدي:

سيتم استعراض المؤشرات الممثلة لجودة السيولة وجودة الربحية التي تم استخدامها في الحالة العملية، وهذه المؤشرات هي:

٣. مؤشرات جودة السيولة:

أن التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية هي التي توفر السيولة النقدية في المنشأة، حيث تربط هذه النسب الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة للوقوف على سيولة المنشأة وتقييمها، وأهم هذه المؤشرات هي:

- نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية: يُظهر هذا المؤشر مدى قدرة المنشأة على توليد نقدية تكفي لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية، وأيضاً يظهر مدى حاجة المنشأة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية، حيث يتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية النقدية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{اجمالي التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية}}$$

- نسبة التغطية النقدية: تبين هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على إنتاج نقدية من الأنشطة الأساسية بما فيه الكفاية لكي تستطيع المنشأة مواجهة احتياجاتها التمويلية، ويتم احتساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{مؤشر التدفقات النقدية الضرورية} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون المستحقة الأداء ومدفوعات التأجير (قصيرة الأجل)}}$$

- نسبة الفائدة المدفوعة: يُعبر هذا المؤشر عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض، وأن ارتفاع هذه النسبة يؤشر على احتمال تعرض المنشأة لمشاكل السيولة.

$$\text{نسبة الفائدة المدفوعة} = \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$$

٤. مؤشرات جودة الربحية:

الربحية هي دليل على مدى كفاءة المنشأة في تخطيط وإدارة عملياتها واستغلال مواردها وصولاً لتقييم التدفقات النقدية المتولدة، وقد أثارت مؤشرات الربحية اهتمام الباحثين والإداريين والمستثمرين والدائنين، و تفيد هذه المؤشرات والنسب الإدارة بالتحقق من فعالية وكفاءة خططها وسياسات التشغيل والاستثمار لديها، ومن أهم مؤشرات الربحية ما يلي:

- مؤشر التدفق النقدي: يوضح هذا المؤشر مدى كفاءة سياسات الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية المطلوبة، ويتم حساب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التدفق النقدي} = \frac{\text{جملة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{صافي الفوائد}}$$

[٣٠] نجم، أسماء، ٢٠١٦، استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح، بغداد، العراق، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٨، عدد١٥، ص٤٤٨.

[٣١] الهباش، محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ٢٠٠٦، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، ص٤١.

الفصل الثاني : الإطار العملي للدراسة.

اولاً-- مقدمة:

يتناول هذا الفصل الإطار العملي للدراسة، وذلك من خلال تطبيق ودراسة الحالة على كلاً من المصارف عينة الدراسة، حيث يتم ذلك بتحليل البيانات المالية للبنوك وتطبيق مؤشرات الأساس النقدي عليها ومؤشرات أساس الاستحقاق ودراسة العلاقة بينهما.

ثانياً -- لمحة عن المصارف عينة الدراسة: [٣٢]

❖ **بنك بيمو السعودي الفرنسي:**

هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم (**13901**)، تم تأسيسه في تاريخ **29**/كانون الأول/**2003**. باشر المصرف أعماله في **4**/كانون الثاني/**2004**، تم تأسيس المصرف برأس مال قدره **1.5** مليار ليرة سورية، وقد تم زيادة رأس ماله بشكل تدريجي لتصبح قيمة رأس ماله المصرح به والمدفوع **8** مليار ليرة سورية.

❖ **بنك بيبلوس - سورية:**

هو شركة مساهمة سورية مغفلة، مسجلة في السجل التجاري السوري تحت رقم (**14497**)، تم تأسيسه في تاريخ **20**/ تشرين الأول/**2005**. وقد باشر المصرف أعماله بتاريخ **26**/تشرين الثاني/**2005**، بحيث كان رأسمال المصرف قدره **6.12** مليار ليرة سورية.

❖ **بنك سورية والمهجر:**

هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم (**13900**)، تم تأسيسه في تاريخ **29**/كانون الأول/**2003**. باشر المصرف أعماله بتاريخ **7**/كانون الثاني/**2004**. فقد تم تأسيس هذا المصرف برأس مال قدره **1.5** مليار ليرة سورية، حيث تم زيادة رأس المال بشكل تدريجي ليصبح **3.6** مليار ليرة سورية.

❖ **بنك قطر الوطني:**

هو شركة مساهمة مغفلة سورية عامة مسجلة في السجل التجاري تحت رقم (**15961**)، تم تأسيسه في بتاريخ **11**/تشرين الثاني/**2009**، وباشر أعماله بتاريخ **30**/أيلول/**2009**. وقد تم تأسيس هذا المصرف بالاشتراك مع مؤسسات عامة وخاصة سورية برأس مال قدره **5** مليار ليرة سورية، ثم تمت زيادة رأس المال ليصل إلى **15** مليار ليرة سورية.

❖ **بنك الشرق:**

هو شركة مساهمة مغفلة عامة سورية مسجلة في السجل التجاري تحت رقم (**15616**)، تم تأسيس المصرف في **10**/نيسان/ **2008**، وباشر أعماله بتاريخ **22**/كانون الأول/**2008**. حيث تأسس المصرف برأس مال قدره **2.5** مليار ليرة سورية.

---

[٣٢] المعلومات مستمدة من سوق دمشق للأوراق المالية ١. http://www.dse.gov.sy/ .

ثالثاً -- الدراسة الوصفية :

تم إجراء تحليل إحصـائي للبيانات المالية لكل من البنوك التقليدية التالية: بنك بيمو السـعودي الفرنسـي، بنك بيبلوس - سـورية، بنك سورية والمهجر، بنك قطر الوطني، وبنك الشرق، وفق برنامج **(spss)**، وتم التوصل إلى ما يلي:

١. نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية:

المتوسط الحسابي	**17.8786**
أعلى قيمة	**197.875**
أدنى قيمة	**-71.582**
الانحراف المعياري	**15.82**
التفلطح	**5.87188**
الالتواء	**2.0213**

الجدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لنسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

نستنتج من الجدول أعلاه انه بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة كفاية التدفقات النقدية في البنوك الخمس **17.88** ، وقد كانت أعلى قيمة في البيانات المذكورة في الجدول تسـاوي **197.88** للمؤشـر في بنك قطر الوطني لعام **2020** ،بينما كانت أدنى قيمة للمؤشر تساوي.**71.58 -** في بنك سورية والمهجر لعام**2019**. والانحراف المعياري يساوي.**15.82** ، وبالتالي فإن البيانات غير مشتتة عن الوسط الحسابي. أما التفلطح فقط كان يساوي **5.88> 3** وبالتالي فإن قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي هي قمة منخفضـة وبالتالي فإن التوزيع هو توزيع مدبب، بينما قيمة الالتواء فقد بلغت **2.02+**، وبالتالي فإن التوزيع ملتوي نحو اليمين.

٢. نسبة تغطية النقدية:

المتوسط الحسابي	**31.718**
أعلى قيمة	**672.311**
أدنى قيمة	**-20.379**
الانحراف المعياري	**123.073**
التفلطح	**27.805**
الالتواء	**5.1967**

الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لنسبة تغطية النقدية

نستنتج من الجدول انه بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة تغطية النقدية في البنوك الخمس.**31.72**. وقد كانت أعلى قيمة في البيانات المذكورة في الجدول تسـاوي.**672.31** للمؤشـر في بنك قطر الوطني لعام **2021**، بينما كانت أدنى قيمة للمؤشـر تسـاوي **20.38-** في بنك الشـرق لعام**2021**. والانحراف المعياري يسـاوي**123.07**. ، وبالتالي فإن البيانات مشـتتة عن وسـطها الحسـابي،. أما التفلطح فقط كان يسـاوي.**27.8 > 3**وبالتالي فإن قمة التوزيع بالنسـبة للتوزيع الطبيعي هي قمة منخفضة وبالتالي فإن التوزيع هو توزيع مدبب، بينما قيمة الالتواء فقد بلغت **5.2 +**، وبالتالي فإن التوزيع ملتوي نحو اليمين.

٣. نسبة الفائدة المدفوعة:

المتوسط الحسابي	0.3535
أعلى قيمة	9.0891
أدنى قيمة	-10.796
الانحراف المعياري	.223
التفلطح	3.7508
الالتواء	-0.454

الجدول رقم (3) الإحصاءات الوصفية لنسبة الفائدة المدفوعة

نستنتج من الجدول أنه بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة الفائدة المدفوعة في البنوك الخمس**0.35**. وقد كانت أعلى قيمة في البيانات المذكورة في الجدول تساوي **9.09**. للمؤشر في بنك بيبلوس – سورية لعام **2018**، بينما كانت أدنى قيمة للمؤشر تساوي.**10.8 -** في بنك بيمو السعودي الفرنسي لعام**2016**. والانحراف المعياري يساوي.**0.223** ، وبالتالي فإن جودة السلسلة الإحصائية جيدة ولا يوجد تشتت في البيانات. أما التفلطح فقط كان يساوي**3.75**. **3 <** وبالتالي فإن قمة التوزيع بالنسبة للتوزيع الطبيعي هي قمة اكبر من **3** وبالتالي فإن التوزيع هو توزيع مدبب، بينما قيمة الالتواء فقد بلغت **0.45-**، وبالتالي فإن التوزيع ملتوي نحو اليسار.

٤. نسبة التدفق النقدي:

المتوسط الحسابي	15.458
أعلى قيمة	79.618
أدنى قيمة	1.019
الانحراف المعياري	15.12
التفلطح	10.75
الالتواء	2.746

الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لنسبة التدفق النقدي

نستنتج من الجدول انه بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر نسبة كفاية التدفقات النقدية في البنوك الخمس **15.55**. وقد كانت أعلى قيمة في البيانات المذكورة في الجدول تساوي **79.62** للمؤشر في بنك الشرق لعام **2020**، بينما كانت أدنى قيمة للمؤشر تساوي **1.02**. في بنك سورية والمهجر لعام **2019**. والانحراف المعياري يساوي **15.12** وبالتالي فإن جودة السلسلة الإحصائية جيدة ولا يوجد تشتت بالبيانات. أما التفلطح فقط كان يساوي **10.75> 3** وبالتالي فإن التوزيع هو توزيع مدبب، بينما قيمة الالتواء فقد بلغت **2.75+**، وبالتالي فإن التوزيع ملتوي نحو اليمين.

دراسة ومناقشة الفرضيات:

سيتم مناقشة ودراسة الفرضيات لبيان العلاقة بين مؤشرات أساس الاستحقاق ومؤشرات الأساس النقدي عن طريق استخدام اختبار معامل بيرسون لبيان العلاقة بينهما، كما يلي:

الفرضـية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة احصـائية بين مؤشـرات جودة السـيولة متمثلة بنسـبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول.

Correlations

		x	y
x	Pearson Correlation	1	.293
	Sig. (2-tailed)		.707
	N	4	4
y	Pearson Correlation	.293	1
	Sig. (2-tailed)	.707	
	N	4	6

يتضـح من اختبار بيرسـون الذي قيمته **0.293** انه يوجد علاقة بين مؤشـرات جودة السـيولة متمثلة بنسـبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول، ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية لان قيمة **sig** هي **0.707** اكبر من **10%** ، وبالتالي نرفض الفرضـية الأولى من فرضـيات البحث، وهذا يدل على ان ليس كلا المؤشـرين يوضـحان الدور الإيجابي للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ودورها في توفير السيولة الملائمة للمنشأة.

الفرضـــية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة احصـــائية بين مؤشـــرات جودة الســـيولة متمثلة بنســـبة التغطية النقدية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول.

Correlations

		x	y
x	Pearson Correlation	1	.812
	Sig. (2-tailed)		.095
	N	5	5
y	Pearson Correlation	.812	1
	Sig. (2-tailed)	.095	
	N	5	6

يتضـح من اختبار بيرسـون الذي قيمته **0.812** انه يوجد علاقة بين مؤشـرات جودة السـيولة متمثلة بنسـبة التغطية النقدية ومؤشـرات السـيولة متمثلة بنسـبة التداول ، وهي علاقة ذات دلالة إحصـائية لان قيمة **sig** هي **0.095** اقل من **10%** ، وبالتالي نقبل الفرضية الثانية من فرضيات البحث، وهذا دليل لكافة المهتمين بنتائج اعمال المنشأة على أهمية صـافي التدفقات النقدية التشـغيلية بالنسـبة للتدفقات الخارجة التمويلية والاسـتثمارية في توليد السـيولة الكافية للمنشأة.

الفرضـــية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة احصـــائية بين مؤشـــرات جودة الســـيولة متمثلة بنســـبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول.

Correlations

		X	Y
x	Pearson Correlation	1	-.388-
	Sig. (2-tailed)		.448
	N	6	6
y	Pearson Correlation	-.388-	1
	Sig. (2-tailed)	.448	
	N	6	6

يتضح من اختبار بيرسون الذي قيمته **0.388-** انه يوجد علاقة عكسية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشـرات السـيولة متمثلة بنسـبة التداول ، ولكنها ليسـت ذات دلالة إحصـائية لان قيمة **sig** هي **0.448** اكبر من مسـتوى الدلالة **10%**، وبالتالي نرفض الفرضـية الثالثة من فرضـيات البحث، وبالتالي يتوجب على المحلل المالي وكافة دارســي القوائم المالية عدم الربط بين هذين المؤشــرين نظراً لعدم وجود علاقة بين نســبة الفوائد المدفوعة ونسبة التداول.

الفرضية الرابعة: هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة الربحية متمثلة بنسبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الأصول.

Correlations

		x	Y
x	Pearson Correlation	1	.950**
	Sig. (2-tailed)		.004
	N	6	6
y	Pearson Correlation	.950**	1
	Sig. (2-tailed)	.004	
	N	6	6

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

يتضــح من اختبار بيرســون الذي قيمته **0.950** انه يوجد علاقة بين مؤشــرات جودة الربحية متمثلة بنســبة التدفق النقدي ومؤشرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الاصول ، وهي ذات دلالة إحصائية لان قيمة **sig** هي **0.004** اقل من مستوى الدلالة **10%**، وبالتالي نقبل الفرضية الرابعة من فرضيات البحث، وبالتالي فان هذا المؤشر المبني على أسـاس الاسـتحقاق المعبرة عن العائد على الأصـول مكملة لمؤشـر نسـبة التدفق النقدي بالنسـبة للمصـارف لان صافي الفوائد لديها يعبر عن صافي الايراد.

النتائج:

١. هناك علاقة ولكنها ليســت ذات دلالة احصــائية بين مؤشــرات جودة الســيولة متمثلة بنســبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟

٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة التغطية النقدية ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟

٣. هناك علاقة ولكنها ليست ذات دلالة احصـائية بين مؤشرات جودة السيولة متمثلة بنسبة الفائدة المدفوعة ومؤشرات السيولة متمثلة بنسبة التداول؟

٤. هناك علاقة ذات دلالة احصـائية بين مؤشـرات جودة الربحية متمثلة بنسـبة التدفق النقدي ومؤشـرات الربحية متمثلة بنسبة العائد على الاصول؟

التوصيات:

١. يوصي البحث المصارف بالاعتماد على مؤشرات الأساس النقدي لتقييم الأداء إضافة الى مؤشرات الاستحقاق.

٢. يوصي البحث بإجراء دراسات اضافية تتضمن المزيد من مؤشرات الأساس النقدي واساس الاستحقاق واختبار العلاقة بينهما.

٣. يوصي البحث بتطوير دراسات أخرى لنمذجة العلاقة بين مؤشرات الأساس النقدي واساس الاستحقاق.

المراجع

الكتب العلمية العربية:

١. أحمرو، اسماعيل، ٢٠٠٣، المحاسبة الحكومية (من التقليد إلى الحداثة)، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة.

٢. الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠٧، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، طبعة ٢٠٠٧.

٣. الجحاوي، حسام، ١٩٩٩، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، طبعة أولى، دار المسيرة للطباعة والنشر.

٤. الزفين، ثاني، ٢٠٠٦، مشروع التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر.

٥. الشواورة، فيصل، ٢٠١٣، مبادئ الإدارة المالية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والطباعة.

٦. العالي، أسعد حميد، ٢٠١٠، "الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)"، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

٧. الهباش، محمد، استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، ٢٠٠٦، غزة، فلسطين، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية.

٨. بدوي، محمد، وعباس، عبد الوهاب، ٢٠٠٣، المحاسبة الحكومية والقومية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة.

٩. حجازي، محمد، ١٩٩٨، المحاسبة الحكومية والإدارة المالية العامة، عمان، الأردن، الطبعة الرابعة، المكتبة الوطنية.

١٠. خليفة وآخرون، محمد عبد العزيز، ١٩٩٩، شرح معايير المحاسبة المصرية، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، مركز فجر للطباعة.

١١. سرايا، محمد، ٢٠٠٣، المحاسبة في قطاع الجمارك، الاسكندرية، مصر، طبعة أولى، دار الجامعة الجديدة.

١٢. سليم، فريد، ٢٠٠٧، أثر تطبيق الأساس النقدي على دلالة المعلومات، غزة، فلسطين، الجامعة الإسلامية.

١٣. عثمان، الأميرة، وسليمان، محمود، ١٩٩٥، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمنشآت المالية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية.

١٤. عقل، مفلح، ٢٠٠٦، وجهات نظر مصرفية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي.

١٥. علوان، معاذ، ٢٠١٦، استخدام نسب السيولة ومقاييس التدفقات النقدية للتنبؤ بالربحية "دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة الاتصالات الفلسطينية"، كلية التجارة، فلسطين.

١٦. مطر، محمد، ٢٠١٠، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية"، عمان، الأردن، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر.

١٧. هلالي، محمد، ٢٠٠٢، المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، طبعة أولى، دار الصفا للنشر والتوزيع.

المنشورات والدوريات:

١. الدينوري، سالمي محمد، ٢٠٠٩، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، بسكرة، الجزائر، جامعة العقيد الحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

٢. الشوبكي، يونس، وأبو شمالة، أحمد، ٢٠١٢، المحاسبة الحكومية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، دار الثقافة.

٣. المنتصر، شراب، ٢٠١٩، العلاقة بين التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق وجودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة: بلدية خان يوسف، دراسة منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، المكتبة الالكترونية.

٤. بن خليفة، حمزة، ٢٠١٢، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، جامعة محمد خيضر، قسم الاقتصاد، بسكرة، الجزائر.

٥. سالم، سليمان، ٢٠١٩، استخدام قائمة التدفقات النقدية المباشرة للتنبؤ بأرباح الشركات المساهمة في ضوء تطبيق المعايير المحاسبية المصرية والدولية، الاسكندرية، مصر.

٦. شعبو، محمد، ٢٠٢٢، بعنوان: تكامل مؤشرات الأساس النقدي وأساس الاستحقاق لتقييم أداء المصرف ((دراسة حالة على المصرف التجاري السوري))، دراسة غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الأعمال (هبا)، دمشق، سورية.

٧. عثمان، إيمان، ٢٠١١، دور التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عمان، الأردن.

٨. كافي، ياسمين، ٢٠١٦، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة مؤسسة مطاحن الواحات – تقرت - للفترة ٢٠١١إلى ٢٠١٥، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، عمان، الأردن.

٩. نجم، أسماء، ٢٠١٦، استخدام مقاييس التدفق النقدي في تقييم جودة الأرباح، بغداد، العراق، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد٨، عدد١٥.

المراجع الأجنبية:

١. **Short, Daniel, & Welch, Glenn, 1990, Fundamentals of Financial Accounting, Irwin, sixth edition.**

٢. **H. A. G. Ouda, 2003, Public Sector Accounting and Budgeting Reform; The Main issues Involved With Special Focus on The Arab World, United Nations Department of Economic and Social, Beirut, Lebanon.**

٣. **Alshujairi, Mohammed Huweish Allawi,'' Government Accounting System Reform and the Adoption of IPSAS in Iraq'', Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5, No.24, 2014, p1-**

٤. **Wild, 2003, financial statement analysis & thmc, New York, USA, Graw hill.**

٥. **Bellanca, Sabrina et al., 2015, Analaysis of Puplic Accounting System in the European Union, Research in World Economy, vol. 6, no. 3.**

٦. Mrty, Trosa & voisin, 2006, The move to accrual Based Accounting: the challenges facing central governments, International review of sdministrative sciences, vol. 72, num. 2.

٧. Babatunde, Ahakirat Adepeju, 2019, Does Accurual-Based IPSAS Implementation Affect Accountability & management , vol.24, no.1.

المواقع الالكترونية:

١. http://www.dse.gov.sy/

٢. https://www.scfms.sy/